الديمقراطية في الوطن العربي

زينب العسكري

جامعة وهران

1 -في الديمقراطية الغربية

إن الصورة النمودجية عن الديمقراطية التي تقفز إلى أذهاننا جميعا هي صورة الديمقراطية الغربية المعاصرة، لأن في المجتمعات الغربية يستطيع المرء أن يقول ما يشاء، والتي يمكن أن يحكم فيها رئيس الدولة، أو أن يرغم على الاستقالة، والتي يمكن أن تتغيّر فيها الحكومات بالاقتراع الشعبي، وهنا نتساءل: لقد توفرت للغرب مقومات جعلت هذه الديمقراطية ممكنة ومستقرة رغم ما تعرضت له من نكسات عارضة كالفاشية والنازية.

أول ما يجب أن ننتبه إليه هو أن الديمقراطية الغربية بصورتها الراهنة هي حصيلة تطور كبير استغرق أكثر من قرنين، وكان هذا التطور حافلا بالصراع السياسي، والصراع الاجتماعي، والصراع الفكري، بل شهد ثورات كثيرة حتى استقرت، في شكلها الذي نعرفه الآن. ذلك أن الديمقراطية الأثينية كانت في الواقع حكم أقلية أو أوليغارشية، فالذين كانوا يتمتعون بحقوق المواطنة ويحضرون اجتماعات" الأغورا"ويناقشون شؤون أثينا كانوا الرجال الأحرار فقط. كما نعلم أن أغلبية سكان أثينا في ذلك العصر كانت من الرقيق، وكان العمل الإنتاجي بيد هؤلاء الأرقاء في حين أن المواطنين الأحرار كانوا يشغلون أنفسهم عادة بقضايا الفلسفة وتأمل العالم، وكانوا يحتقرون العمل اليدوي، كما أن النساء كن مستبعدات كليا من هذه الديمقراطية الأثينية.

إن الديمقراطية في الغرب كانت وليدة التقدم الكبير والتطور الهائل الذي شهده الفكر السياسي والفلسفي الغربي، فتشكلت ما يسمى بثقافة الديمقراطية، والتي أصبحت تدرس للأجيال وفق إطار معرفي تاريخي أخذ كرونولوجيا تاريخية ومؤسساتية، أفرزت فيما بعد وعيا حضاريا أدى

إلى إرساء دولة القانون في ظل احترام الحريات [1]. وهذا ما يفتقده الكيان العربي الذي يعيش تخلفا منذ زمن تدهور الحضارة الإسلامية.

وهناك عامل آخر ساعد دول الغرب على بلوغ هذا الوضع والذي يتمثل في العامل الاقتصادي: لقد كانت دول الغرب دولا استعمارية، استغلت بلدان العالم الثالث كله. وبالتالي كان هناك تحويل لفائض اقتصادي ضخم من كل أنحاء العالم نحو الدول الغربية. ومن هذا الفائض الاقتصادي الضخم تمكنت الرأسمالية الحاكمة أن تجري تنازلات كبيرة ومتوا لية لمصلحة الطبقات الشعبية، دون أن يترتب عن ذلك نقص خطير في أرباحها أو في مستويات معيشتها [2]. هذه القدرة على إجراء التنازلات الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة دعمت المركز السياسي للطبقات الحاكمة وأعطتها المزيد من الثقة التي تسمح لها بمزيد من التنازلات. في الوقت نفسه أدت هذه التنازلات إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية. وهذا الارتفاع في مستوى المعيشة بدوره جعل هذه الطبقات أولا، أكثر وعيا بمصالحها، كما وفر لها ثانيا، الوقت اللازم للتنظيم والنضال والعمل السياسي، لأن الإنسان الذي يعيش عبد لقمته اليومية لا يملك حق ترف العمل السياسي.

وعليه فإنه حين تحسنت الظروف الاقتصادية للطبقات الشعبية تطلعت إلى ما هو أفضل، وتوفرت لها درجة أعلى من الوعي ومن قدرات التنظيم والعمل السياسي، وهكذا نشأت الأحزاب والحركات النقابية التي عملت بدورها على تطوير الديمقراطية. أيضا تمكنت هذه الحركات الشعبية بقوتها الجديدة من أن تجعل من بعض الحقوق النظرية ممارسة فعلية، فمثلا، لم تعد فكرة أن من حق كل مواطن إصدار صحيفة مجرد إمكانية قانونية بل أصبحت فرصة فعلية يمكن أن تمارس، ووجدت صحف تعبر عن رأي هذه الطبقات الشعبية ومطامحها.

---

[1]- رونوفان، بيير"تاريخ القرن العشرين " د(ط)، س 1954م، ص 80.

[2]- المرجع السابق، ص 81.

ومع ذلك كان تطور الديمقراطية الغربية بطيئا إلى حد كبير، حيث كانت أولى الخطوات كمايلي :

1. حق تكوين النقابات ثم الأحزاب، هذا الحق ظل مرفوضا إلى قبل مئة عام.
2. حق الاقتراع العام، هذا الحق لم يسر إلاّ في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.
3. الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة، في فرنسا لم تنل المرأة حقوقها إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية.
4. الاعتراف بحق الإضراب وبحق العمال في التأمينات الاجتماعية.
5. حرية الصحافة إصدار ومادة.
6. حرية الرأي والعقيدة عملا، أي إلغاء أشكال التمييز التي تترتب عن الانتماء إلى عقيدة معينة أو رأي ما [3].

وهنا نتساءل: هل صيرورة الديمقراطية في الدول الغربية هي ذاتها في الدول العربية؟

2 - الديمقراطية في الدول العربية

هناك حقيقة تفرض نفسها وهي أن الغرب بما أرساه من ثقافة للديمقراطية استطاع أن يتحصّن من كل فشل في تطبيقها، وفي مجابهة الواقع والمستقبل بواسطتها أما الوطن العربي فلم يستطع ذلك لأنه لم يؤسس للديمقراطية، ولم يحضّر لها ممّا جعله اليوم غير قادر على مجابهة الأزمات والصراعات حضاريا ولم يصنع مناعة لكي يكون اليوم في مصرع الأحداث فاعلا لا منفعلا [4].

إن تدهور الحضارة الإسلامية، والذي تعمق مع فترة الاستعمار ليزداد أكثر وانتشر في زمن تراجع الإيديولوجيات والاطلاقيات في الطرح والمرجعيات الشاملة والخطابات الأحادية، هذا كله وغيره حرم الكيان

---

[3] - رونوفان، بيير"تاريخ القرن العشرين " مرجع سابق، ص82.

[4] - صبري، عبد الله إسماعيل،" المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي"، د(ط) س 1983م، ص 110.

العربي من فهم وتجسيد قيم الحرية ومفهوم الحق وقيمة الإنسان وضرورة تحضره. ابتعد هذا الكيان أكثر عن التقدم السليم والوعي بحقيقة وخطورة التخلف والاستبداد والطغيان والفشل وغياب المسؤولية والواجب

وبشيء من التفصيل نجد أن التاريخ يبّين أنّ هناك تجارب ديمقراطية تتالت على الوطن العربي الممتد من المحيط إلى الخليج، في هذه الفترة الزمنية التي تقارب القرنين، كثرت الدراسات حول موضوع الديمقراطية لدى المفكرين العرب والمسلمين. وهنا يجب الوقوف عند محطات مهمة في هذه الدراسات:

أولا: يتعلق بطبيعة الفترة الزمنية التي شهدت هذا التطور، فهي فترة مليئة بالأحداث، والتحوّلات والتغيّرات، حافلة بالتحديات التي واجهها الوطن العربي: لقد كان الوطن العربي تحت حكم الدولة العثمانية في أوائل القرن الثالث عشر هجري، أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، التي شهدت أحداثا على الصعيدين الداخلي والخارجي، وظهرت فيها محاولات أولى للإصلاح بعد أن عانت من الحرب مع روسيا، ولم تلبث مصر أن تعرضت للغزو الفرنسي عام 1798م الذي قاده (نابليون بونابرت)فقاومته وأفشلته، وتولّى الحكم فيها (محمد علي) وأسرته منذ عام 1805م وأقام دولة قوية، التي توسعت وشملت أجزاء أخرى في الشام والجزيرة العربية والسودان، ثم انكمشت.كما تعرّض الوطن العربي لموجات من الغزو الاستعماري الأوروبي الذي بدأ بغزو فرنسا للجزائر عام 1830م، واستمرت حتى أواخر الحرب العالمية الأولى، حين احتلت بريطانيا وفرنسا بلاد الشام والعراق.وشهدت الدولة العثمانية خلال تلك الفترة تغيّرات مهمة والتي انتهت بفقدان الوطن العربي كله وآلت هي نفسها إلى السقوط.وقسّمت الدولة الأوروبية المستعمرة (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) الوطن العربي وتقاسمته، وبدأت المقاومة للاستعمار، وقامت عدة أقطار عربية في المشرق العربي.واحتدمت المقاومة في فترة مابين الحربين العالميتين، وانتصرت في الحرب العالمية

الثانية فتدفقت موجة التحرير في الوطن العربي، واستقلت مجموعة أقطار أخرى باستثناء فلسطين.

ثانيا: تتعلق بطبيعة النمو الحضاري الذي عاشته الأمة العربية في هذه الفترة الزمنية. فهو نمو تمثل في انبعاث حضاري جديد بانت آثاره بوضوح في مجالات حياة الأمة المختلفة، وقد تجسّد في نهضة عبّرت عن نفسها في مجالات إصلاح وتجديد وإحياء. كان هذا الانبعاث الحضاري تجسيدا لخاصية مهمة من خصائص "الظاهرة الحضارية"، هي خاصية "الحيوية والتغيير" التي شرحها (قسطنطين زريق) في كتابه "في معركة الحضارة"، ويطرأ هذا التغيّر عل حضارة مجتمع ما بتأثير محيطها الخارجي أو بفعل تحوّلها الداخلي،تماما كما يطرأ نتيجة اتصالها بحضارات أخرى، وتفاعلها معها وتبادلها العناصر والمؤثرات. وقد عاشت الأمة العربية تحوّلات داخلية مهمة، كما تأثرت تأّثرا شديدا بمحيطها الخارجي بفعل احتكاكها بالغرب الأوروبي وتفاعل حضارتها مع حضارته، وكان طبيعيا أن يعبّر الفكر العربي الحديث عن هذه التحولات الداخلية، وعن هذه التفاعل الحضاري. [5]

لقد عاشت الأمة العربية ظاهرة التفاعل الحضاري في أبعاد مختلفة وعلى أوسع مدى، وبخاصة حين ابتليت بالاستعمار الأوروبي. وإذا كان التفاعل قديما قدّم ظهور الحضارات، وقد حدث عن طريق الغزوات والحروب والفتوح وانتقال الأشخاص والأشياء المادية، فإنه قوّي كثيرا في العصر الحديث عن طريق الاستعمار وعن طريق التقدم التقني .ففي الاستعمار غزو وفتح وتسلط، وفيه انتقال أشخاص، وفيه دوافع اقتصادية، وقد تعددت أنواعه وأشكاله واختلفت طرقه وأساليبه. لقد كان التفاعل محدودا بين الحضارة العربية والحضارة الغربية قبل الحملة الفرنسية على مصر، ولم يلبث أن اشتّد أثناء تلك الحملة، وفي أعقابها، بفعل الاستعمار الأوروبي للوطن العربي. وحين يحدث التفاعل بين حضارتين عن طريق الغزو، فإنّ من ظواهره، أنّ التأثير يسري عادة من الحضارة

[5] - الدجاني، أحمد صادق " تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث" ط 1، س1984م، ص ص 115ـ 116.

الأقوى إلى الحضارة الأضعف، فانتقلت المنتجات المادية بسرعة أكثر من غيرها، ثم لحقت بها العلوم المجردة والفلسفة وأخيرا الآداب والفنون. وحين يحدث هذا التفاعل فإن موافق عدة تبرز داخل المجتمع المتأثر، فهناك موقف الرفض المطلق لكل ما يأتي من الخارج، وهناك موقف القبول المطلق، وهناك موقف الاستجابة الصحيحة الذي يتمثل في تحقيق النهضة، وتتأثر حضارة الأقوى هي الأخرى بالمجتمع المتأثر بها وتتطور حسب مايراه (قسطنطين زريق). [6]

ثالثا: تتعلق بتحديد المصطلحات التي نستخدمها، فمصطلح "الديمقراطية" من المفاهيم التي يتضمنها الاستعمال في لغتنا السياسية العربية، ولم يتداول على نطاق واسع في الوطن العربي إلاّ في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فمصطلح "الديمقراطية" يكاد ينعدم في كل كتابات المفكرين العرب في القرن التاسع عشر رغم اهتمامهم بها .لأنهم كانوا يستخدمون مصطلحات أخرى حينما يبحثون في هذه القضية، ومن بين هذه المصطلحات هناك مصطلح "الشورى"، مصلح" أهل الحل والعقد" ومصطلح" العدل والإنصاف".

وقد لاحظ (رفاعة الطهطاوي) في كتابه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" أنّ ما يسميه الفرنسيون الحرية ويرغبون فيه هو ما يطلق عليه عندنا " العدل والإنصاف"، وذلك لأنّ معنى الحرية في الحكم هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين بحيث لا يجوز الحكم على الإنسان بل القوانين هي المتحكمة [7]. ومعلوم أن العرب شأنهم شأن أمم أخرى في آسيا وإفريقيا، وجدوا أنفسهم في القرن الأخير أمام سلسلة من المفاهيم والمؤسسات السياسية الغربية البعيدة عن تقاليدهم والوافدة من أوروبا. وقد نشأت من تجارب أوروبية وصيغت بتعبيرات أوروبية، وكان لابد من ابتكار ألفاظ تعبر عنها، ويلاحظ (برنارد لويس) الذي كتب عن التغيّرات

---

[6]- زريق، قسطنطين،" في معركة الحضارة" س 1981م، ص65.

[7]- الطهطاوي، رفاعة،" الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي" ج2، س 1973م، ص16.

السياسية العربية الحديثة فقال أن العرب لجئوا إلى أربع طرق أساسية في ابتكار هذه الألفاظ هي: استعارة اللفظ الأجنبي، وإيجاد لفظ جديد، وإعادة الشباب للفظ قديم، والترجمة المستعارة. وقد أوضح أن لفظة "الديمقراطية" جاءت من الطريق الأول، واستخدمت على نطاق واسع في سلسلة من المعاني المتنوعة متضمنة عناصر مستمدة من شرقي وغربي أوروبا، ومن شمالي وجنوبي أمريكا ومن التقاليد الفطرية والتجارب الذاتية. ويقول (لويس عوض) أنه يبدو غريبا للوهلة الأولى أن العرب عمدوا إلى استعارة اللفظ كما هو، على الرغم من أنهم تعاملوا معه في تاريخهم من خلال إطّلاعهم على الكتابات السياسية الإغريقية، وقد ترجموا مصطلح "حكومة ديمقراطية"، الذي شاع في بلاد اليونان قديما "بالمدينة الجماعية"، ولكن هذا التراث كان قليلا ما يقرأ في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ويمكن التماس العذر لمن كانوا على معرفة به، إذ لم يربطوا بين أنظمة قديمة وأفكار وممارسات حديثة تجري في أيامهم وعصرهم.[8]

رابعا: تتعلق بأصول هذه المفاهيم في الفكر الإسلامي. فقد جاء هذا الانشغال بقضية "الشورى" في الفكر العربي الإسلامي بها على مدى الحقب التاريخية التي سبقت.ومعلوم أن كتاب "الأحكام السلطانية" وكتبا أخرى عالجتها.وقد اشتهر ما كتبه (الماوردي) و(الجويني) و(ابن خلدون) ...

استخلص (عبد العزيز الدوري) من دراسته « لقضية الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي" أنّ الفكر الإسلامي في منابعه وهي: القرآن والحديث والتطبيقات في زمن الراشدين، يعتبر الأمة هي الأساس. فهي مصدر السلطات ولا تجتمع على ضلال، وهذه الأمة تقوم على فكرة المساواة، لا سادة فيها ولا مسودين. والشريعة هي التي تحدد لكل حقوقه ومسؤولياته، وكأن الفكرة الإسلامية تقوم على أساس أنّ الأمة طبقة واحدة من أحرار متساوين يتفاضلون بالعمل والكفاية. والأمة هي التي تختار

[8]- الدجاني، المرجع السابق، ص 116.

الإمام، دون تحديد لطريقة الاختيار، سواء أكان انتخابه مباشرا في المركز أو عن طريق أهل (الحل والعقد)، والاختيار والبيعة هما نوع من العقد.ويمكن القول أنّ ليس تولية بل ترشيحا وأنّ التولية لا تتم إلاّ بالبيعة من الأمة أو (أهل الحل والعقد) الذين يمثلونها...ويؤكد الفكر الإسلامي على "الشورى"، وعلى دور (أهل الحل والعقد) وهم في الأساس ممثلو الأمة ... وقد أبرز (عبد العزيز الدوري) أن الثغرة الكبرى التي كانت في الفترات المختلفة هي في تكوين المؤسسات والنظم التي تمكّن من تطبيق الآراء، وتضمن استمرار الأخذ بها أو تطويرها، فقد غابت المؤسسات التي تعبر عن المفاهيم الإسلامية. [9]

خامسا: تتعلق بتطور مفاهيم الديمقراطية في الغرب على مدى القرنين الأخيرين. فمع أنّ فكرة الديمقراطية قديمة كاسمها وتعود إلى عصر ازدهار الحضارة الإغريقية، إلاّ أنها لم تظهر بالمعنى الليبرالي إلاّ في القرن الثامن عشر. حين بشّر المفكرون الأوروبيون بفكرة المساواة، وطالبوا بحق الشعب في اختيار حكومته، وفي الإشراف عليها وكان هذا المعنى مقترنا بالمطالبة بمساواة المواطنين في حق الاقتراع السري دون النظر في أصولهم أو طبقاتهم. وانتظمت آنئذ الفكرة الديمقراطية في إطارها الدستوري المعروف، فكانت ديمقراطية مبنية على الحرية والتحرير، ومقيّدة بالسلطات المحلية وذلك بضمانة دستور مكتوب، صادر عن مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب بأغلبية أصوات مواطنيه. وفي ظل هذه الديمقراطية الدستورية انطلقت القوى السياسية والاقتصادية في الغرب فاقترنت بالرأسمالية الغربية، وهي تقبل على تأسيس الصناعات الضخمة وفتح الأسواق العالمية، واجتياح الدول والمماليك في آسيا وإفريقيا وإنشاء الإمبراطوريات الاستعمارية على أنقاضها. وهذا أدى إلى ظهور الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، التي لا تحصر الديمقراطية في حق التصويت

[9]- الدوري، عبد العزيز،" الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي"، س 1979م، ص 45.

وتعميمه، وإنما تتجاوزه إلى إعطاء حقوق الأفراد والطبقات محتويات اقتصادية واجتماعية، قصد تحقيق مجتمع أعدل وحياة أفضل.

وحاول الاشتراكيون تقديم تعريفات لمصطلح الشعب الذي تقتصر دلالته على كل من ليست له مصلحة خاصة تعارض الصالح العام.وواضح أنه بهذا المقياس لا تدخل الإقطاعية والرأسمالية في هذا التصور، نظرا لانفصام مصالحها عن المصالح العامة للجماهير، ولاحظ الاشتراكيون أنّ الرأسمالية لا تسمح بالديمقراطية_حتى بالمعنى البرجوازي لها_ إلاّ إذا كانت في حالة نمو وازدهار.

أمّا إذا تعرضت الرأسمالية للأزمة الاقتصادية فإنّ سرعان ما تسحب الحقوق الديمقراطية التي تنازلت عنها، وتلجأ إلى استخدام العنف، وتشهر الدكتاتورية في وجه الشعب. والتاريخ يعطينا دليلا على ذلك، فحين ظهرت أزمة 1929م الاقتصادية برزت الفاشية والنازية لتسحب الحقوق التي قد تنازلت عنها الرأسمالية في فترة الازدهار والنمو والتطور. [10]

لقد تطور إذا، مفهوم الديمقراطية في الغرب نفسه فتفرّع إلى مفاهيم الديمقراطية التحريرية الليبرالية القائمة على الإقرار بحقوق الفرد المختلفة، في والفكر والتعبير وفي العمل والاجتماع والانتقال، في إطار الملكية الفردية التي توفّر لها الضمانات الكافية. والديمقراطية السياسية المستمدة من حق المواطن في المساهمة في تكوين الحكم ومراقبته. متخذة أشكال حكومية مختلفة كالبرلمانية والرئاسية، وهي وثيقة الصلة بسابقتها.
والديمقراطية الاجتماعية التي تعمل على تطوير الطبقات الدنيا وتحريرها ورفع مستواها لجعلها موجّهة لمصيرها ومالكة ناصية اقتصادها وسيدة في سياستها وقادرة على تأسيس الأمن الاجتماعي في دارها والسلام الدولي خارجها.وبرزت ضمن المفهوم الأخير الديمقراطيات الشعبية الاشتراكية التي يتّولى القيادة فيه حزب واحد بلوغا لهدف الاشتراكية، ويقتصر الانضمام إليه على أهل الثقة المؤمنين بمبادئه. وأكد هذا المفهوم على التأميم الشامل

[10]-رباط، إدمون" الديمقراطية في البلاد العربية من خلال تطورها الدستوري"، ط2، س 1952م ص 123.

لوسائل الإنتاج، وعلى إلغاء مختلف الاستغلال بغية تحقيق المساواة الحقيقية بين الناس.

3 -الشورى والديمقراطية: هاجس التوفيق

لقد كان طبيعيا والعرب يتفاعلون مع الفكر الغربي، أن يتأثر تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي بهذا التطور لمفاهيم الديمقراطية الذي حدث في الغرب نفسه. تأثر الفكر العربي المعاصر بالفكر الغربي في قضية الديمقراطية:_ لقد حاول مفكرو القرن التاسع عشر،الذين تأثروا بفكر وممارسة الديمقراطية الأوروبية، إثبات وجود تشابه بين الديمقراطية والمفهوم الإسلامي للشورى، وسعوا في مواجهة أزمة الحكم الخانقة والفساد والسلوك المستبد للحكام في العالم الإسلامي، وبرروا اقتباس جوانب من النموذج الغربي اعتقدوا بتوافقها مع الإسلام وقدرتها على إخراج المجتمعات العربية من أزمتها السياسية، هذا بالنسبة للذين أيّدوا الفكر الغربي وأخذوا يقتبسون منه للنهوض بالأمة الإسلامية وتحريرها من الاستعمار الأوروبي.

ويظهر انشغال الفكر العربي بقضية "الشورى " الذي بدأ مع بزوغ فجر النهضة في كتابات مفكري النهضة، وفي القوانين الأساسية للحكم، وفي البرامج السياسية للتنظيمات السياسية. فبرز مجموعة من المفكرين قبل الحرب العالمية الأولى انشغلوا بقضية "الشورى" وأسهموا في اغناء الفكر العربي، أهمهم: الشيخ (رفاعة الطهطاوي) (1801م_1873م) الذي كان (لويس عوض) يطلق عليه لقب "أبو الديمقراطية المصرية" و(خير الدين التونسي) رائد حركة الإصلاح التونسية في القرن التاسع عشر و(جمال الدين الأفغاني) (1838م_1897م) الذي توصل إلى أسباب انحطاط المسلمين.

و(عبد الرحمن الكواكبي) (1849م_1903م) الذي وقف على الاستبداد كأهم سبب للتخلف...وقد تفاعل جميعهم مع الفكر الغربي أهمّهم رواد الفكر الفرنسي كأمثال: (فولتير) و(روسو)، وتواصلوا مع تراث

أمتهم، فاستحضروا كتابات أسلافهم العرب وهضموها، خاصة (الماوردي) و(ابن تيمية) و(ابن خلدون) الذي احتّل منزلة رفيعة لديهم. وكان (ابن خلدون) قد بحث في أسباب انحطاط وفناء الدول، وسلّط الأضواء على دور الاستبداد في الانحطاط. وكتب فصلا في ذلك منه:"...إنّ الظلم مؤذن بفساد العمران.." كما بحث في الدولة والسياسة، وشرح مفهومه في الشورى و"أهل الحل والعقد". [11] أسفرت هذه المرحلة على ظهور اتجاهات فكرية ديمقراطية بتصور عربي، إذ بذر(الطهطاوي) بذور الفكرة الديمقراطية في أول كتاب أصدره في حياته سنة 1834م بعنوان"تخليص الإبريز في تلخيص باريز" [12]. والذي عمد من خلاله إلى التعريف بالفكرة الديمقراطية كما رآها في فرنسا، من خلال ثورة 1830م التي قامت هناك ضد الملك (لويس العاشر)، ووضع فصلا في كتابه الأول تحت عنوان" من تدبير الدولة الفرنساوية" شرح فيه نظام الحكم فيها، يقول في هذا الصدد:" لنكشف الغطاء عن تدبير الدولة الفرنساوية، ونستوفي غالب أحكامهم، وليكون تدبيرهم العجيب عبرة لمن اعتبر". وقد شرح أسباب ثورة 1830م، ووضع نموذجا حيا لكفاح شعب في سبيل الديمقراطية، وعرّف بفرقتين إحداهما تؤيد الملكية والأخرى تؤيد الحرية. يقول في هذا الصدد:"المراد بالملكية إتباع الملك القائل بأنه ينبغي تسليم الأمر لولي الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشئ. والأخرى تميل إلى الحرية بمعنى أنهم يقولون لا ينبغي النظر إلاّ إلى القوانين فقط. والملك إنما منفّذ للأحكام طبقا للقوانين، فكأنه آلة. ومن الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية، ولا حاجة للملك أصلا.

كما انتقل (الطهطاوي) إلى فكرة أخرى تتمثل في عدم الاكتفاء بأشكال الديمقراطية السياسية كما تتجلى في النظام النيابي، وأصّر على أهمية الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية. وجاء (خير الدين التونسي)

---

[11]- عوض، لويس،" تاريخ الفكر المصري الحديث" س 1969م ص 95.

[12]- حوراني، ألبرت، " الفكر العربي في الفكر الليبرالي"، د(ط،س)، ص 70

فأصدر عام 1867م كتابه:" أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، والذي يعد من أبرز الكتب التي حرّرت وقد حوت مقدمته من الآراء الجوهرية الخطيرة ما يجعل منها مرحلة حاسمة من مراحل التفكير السياسي في العالم العربي الإسلامي الحديث." [13].إنّ مراجعة فهرس الكتاب توضّح مدى انشغال المؤلف بقضية الشورى، ففيه "مطلب اقتضاء الظلم لخراب العمران" و"مطلب وجوب المشورة وتغيير المنكر ونتائجها"...

ولعل أهم ما عمل (خير الدين التونسي) أنّه قدم في كتابه مشروعا تضمن حلولا لمشكلة نظام الحكم المطلق الاستبدادي، ولمشكلة التعامل مع الحضارة الغربية، وهذه الحلول هي إقامة نظام حكم مقيّد بالشرع والقانون والعدل، وبناء نظام عصري تكون فيه الحرية شرطا لازدهار الاقتصاد والعمران، وتمثّل حضارة أوروبا وضرورة أخذ ما يفيدنا منها. وما يميز (خير الدين التونسي) أنه جمع بين الأصالة والمعاصرة، فقد أخذ من حضارة الغرب ومن تراث أمته، كما طوّر دلالات بعض المصطلحات خاصة مصطلح "الشورى" ومصطلح"أهل الحل والعقد"، وساهم إسهاما كبيرا في بلورة هذه المفاهيم وغيرها. [14]

تتابع مفكري النهضة وكان (جمال الدين الأفغاني) الذي نادى ب"الشورى"، والذي توصل بعد تقص لأسباب انحطاط المسلمين أنّ مرجع ذلك هو غياب العدل والشورى وعدم تقيّد الحكومة بالدستور، فطالب بضرورة إعطاء للشعب حق الممارسة دوره السياسي والاجتماعي عبر المشاركة في الحكم من خلال الانتخابات.يقول(جمال الدين الأفغاني) في وصف حالة الأمة العربية"... إنّ من أسباب انحطاط المسلمين:غياب العدل والشورى، وعدم تقيّد الحكومة بالدستور. فقد حطّ الدهر على الشرق بكلكله ومرت عليه زلازل التعسف والجور وأشكال الاستعباد، حتى تأصل في نفوس أبنائه الذل والاستكانة والخلود إلى الرقاد. إنّ اشتراك الأمة في حكم

---

[13]- حوراني، ألبرت، " الفكر العربي في الفكر الليبرالي ،مرجع سابق، ص ص 122-123.

[14]- ميكوب، تشالر وآخرون،"تونس وسياسة التحديث"،د(ط،س)، ص 01.

البلاد عن طريق الشورى وانتخاب نواب عن الأمة هوا لبديل لهذه الحال والعلاج لهذا الداء". [15]

وقد سار على نهج (الأفغاني) تلميذه (محمد عبده) الذي رأى بأنّ أهم تحد يواجه الأمة الإسلامية هو نظرتها إلى العلاقة بين الإسلام والعصر. وفي محاولة للتوفيق بين المبادئ الإسلامية وبين الأفكار الغربية اقترح (محمد عبده) بأن مصطلح " المصلحة" عند المسلمين يقابل مصطلح المنفعة عند الغربيين ومصطلح"الشورى" يقابل مصطلح الديمقراطية، وأنّ الإجماع يقابل رأي الأغلبية. ولدى معالجته لإشكالية السلطة أكّد (محمد عبده) بأنه لا يوجد حكم ديني أي "ثيوقراطية"في الإسلام، معتبرا أنّ مناصب الحاكم أو القاضي أو المفتي مناصب مدنية وليست دينية، ودعا في هذا المجال إلى إعادة إحياء الاجتهاد والتعامل مع الأولويات والمسائل الطارئة والمستجدة.[16]

وفي نفس الفترة ظهر (عبد الرحمن الكواكبي) الذي ألّف كتابين حول هذه القضايا الأول بعنوان" طبائع الاستبداد" والثاني بعنوان " أم القرى". في كتابه الثاني، تصّور (الكواكبي) حوارا بين عدد من المفكرين ينحدرون من مدن مختلفة في العالم الإسلامي، جمعهم في مكة المكرّمة مؤتمر عقد خلال موسم الحج لتبادل الرأي حول أسباب انحطاط الأمة الإسلامية. ومن الأفكار التي حرص على طرحها ما جاء على لسان (البليغ القدسي): "يخيّل إليّ أنّ سبب الفتور هو تحوّل نوع السياسة الإسلامية، كانت نيابية اشتراكية أي ديمقراطية تماما، فصارت بعد الراشدين بسبب تمادي المحاربات الداخلية ملكية مقيّدة بقواعد الشرع الأساسية، ثم صارت أشبه بالمطلقة". وما جاء على لسان (المولى الرومي) الذي يقول:" إنّ البلية هي أننا فقدنا الحرية". ويخلص (الكواكبي) إلى أنّ التقدم مرتبط بالمحاسبة بينما التخلّف مرتبط بالاستبداد" [17]

---

[15]- رفعت، سيد أحمد،" الدين والدولة والثورة"، د(ط،س)، ص ص 44_47.

[16]- رفعت، سيد أحمد،" الدين والدولة والثورة"، مرجع سابق، ص ص 48_50.

[17]- الكواكبي، عبد الرحمن،" أم القرى" د(ط،س) ص 18.

يظهر في كل ما كتبه مفكرو النهضة التأثر البالغ بالديمقراطية الغربية، وقد أكد (رشيد رضا) أنّ استقلال الفكر ومكافحة الاستبداد هو مايدين به الشرق للغرب. كما أكد "أنّ أعظم فائدة استفادها الشرق من الأوروبيين هو معرفة ما ينبغي أن تكون عليه الحكومة واصطباغ نفوسهم بها، حتى اندفعوا إلى استبدال الحكم المقيّد بالشورى، والشريعة بالحكم المطلق الموكل إلى إدارة الأفراد.[18]

توظيف الشورى في الحكم: لقد عرف الحكم في الدول الإسلامية التي تعاقبت على حكم الوطن العربي صورا من الشورى، على الرغم من غياب المؤسسات الثابتة التي تعبر عنها. وحين توّلى السلطان (سليمان القانوني)، أنشأ الديوان الكبير والديوان الصغير كمؤسستين شوريتين وقد وجدت فكرة الديوان قبل ذلك في العهد المملوكي. وقد ضعف دوره في القرن الثامن عشر، فانفرد الوالي إلي حد ليس بقليل، وحين قامت الحركات الإصلاحية الإسلامية مثل الوهابية السنوسية حرصت على تحكم الشورى تنظيماتها وكان هذا واضحا في نظام "الزوايا" الذي اعتمدته السنوسية.

ولما خرج الفرنسيون من مصر بايع علماؤها (محمد علي) واليا بشروط اشترطوها وتعهد هو باحترامها، وتم الأمر بعد المعاهدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم، وألاّ يفعل أمرا إلاّ بمشورته ومشورة العلماء، وأنه متى خالف الشروط عزلوه

وهكذا قامت شرعية سلطة الوالي على ثلاثة شروط هي: احترام القانون، الشورى، وتمثيل الإرادة الشعبية التي تملك تنصيب الولاة، كما تملك عزلهم إذا خرجوا عن حكم القانون وحكم الشورى. اعتمد (محمد علي) الديوان أداة للحكم، وكان يرأسه الباشا ويدعو إليه الزعماء وكبار المشايخ، وما لبث أن نظّم الحكومة على مبدأ التخصص. وذلك بأن يختص كل ديوان أو إدارة بمرفق من مرافق البلاد، وهكذا تفرّع الديوان إلى عدد

[18]- حوراني، البرت،"مرجع سابق، ص 228.

من الدواوين والمجالس أنشئت في سنوات مختلفة بحسب الحاجة إليها. يقول الدكتور (أحمد عزت عبد الكريم):" وممّا يلفت النظر أنّ هذه الدواوين أنشئت لا بالفكرة التنفيذية فقط وإنّما بالفكرة الشورية أيضا. فالديوان ليس أداة تنفيذية فقط وإنما هيئة شورية، بل إن الفكرة الشورية سبقت الفكرة التنفيذية إذ أنشئت بعض المجالس قبل دواوينها. ومن ذلك أنّ مجلس شورى المدارس سبق إنشاء ديوان المدارس... هذا لأنه لم يقصد بإنشاء هذه المجالس مجرد تمحيص المسائل بالمناقشة والبحث والتقرير، وإنّما قصد بها أن تكون بمثابة (مدرسة) لإعداد رجال الحكم والفنيين وتعويدهم البحث والنقاش وتحميلهم المسؤولية." [19] وذابت في ظّل النظام الجديد الهيئات والطوائف المختلفة التي كانت في الريف والحضر، فانهارت الطائفية لتحلّ محلّها فكرة القومية الواحدة.

جرت في هذه الفترة محاولات الإصلاح والتجديد في الدول العثمانية، وصارت الإصلاحات بوجه عام على أساس" الاقتباس من الغرب واستلهام النظم الغربية" من غير المساس بالأحكام الشرعية [20] تجدر الإشارة إلى أن (الخديوي إسماعيل) في مصر أنشأ هو الآخر عام 1866م "مجلس الشورى النواب" ولكنه كان محدود العدد والتكوين، محدود السلطان إذ كانت قراراته لا تعدو أن تكون رغبات ترفع إلى(الخديوي) وليس فيها القول الفصل.كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مناخ الشورى انتعش في مصر مع صدور القانون الأساسي العثماني، ونشط مفكرو النهضة في الدعوة إلى "الشورى" وحكم الشعب.

وكانت المطالبة بالدستور أهم أهداف الثورة العرابية، وقد صدر الدستور فعلا عام 1882م ولكن الاحتلال البريطاني قضى على ذلك كله، فأوقف نمو الحياة الدستورية في مصر وظلّت العلاقة بين الأمة والحكومة قائمة على الحذر، فالشعب يرى في الحكومة هيئة خارجة عنه فلقد

---

[19]- الحصري ساطع،"البلاد العربية والدولة العثمانية" د(ط،س)، ص 87.

[20]-عبد الكريم، أحمد عزت وآخرون،" دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة"،د(ط)، س 1958م، ص 544.

أنشئت لتنظيم استغلاله، والتي يحترمها لحد الخشية والرهبة. ولكنه لا يحبها ويسعى إلى التخلص من قيودها والتزاماته اتجاهها.وقد يتحيّن الفرصة لاستغلالها والكيد لها. وواضح أنّ هذه الصورة تسود مادامت الحكومة لا تنبع من الشعب. وما يمكن ملاحظته أنّ الوعي الشعبي لقضية الشورى، تعمّق أكثر في الوطن العربي في بداية القرن العشرين منه في القرن التاسع عشر فتصدى أكثر للاستبداد وناضل ضده، ولم يعد الاهتمام بالشورى محصورا في رجال الفكر وإنما أصبح عاما بصورة ملفتة للنظر. ففي هذه المرحلة تبلور مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي، وفيها ظهرت المدارس التي شقت طريقها فيما بعد. [21]

لقد أصبحت قضية الشورى في الوطن العربي في نهاية هذه المرحلة قضية أساسية. وقد ارتبطت بقضية التحرير وقضية التقدم، وتبلورت في صورة تقييد سلطة الحاكم ومباشرة التمثيل النيابي والحفاظ على حقوق الأفراد وحرياتهم. فهي في مفهومها ليبرالية تحريرية، وفي شكلها دستورية، وتداخلت مع تطلعات قوى الشعب للقضاء على الاستبداد ورفع الظلم والمعاناة عن الشعب، بتدخلات الدول الأوروبية التي أرادت أن تنفذ من خلال الإجراءات الديمقراطية لتفرض سيطرتها.

كما حدثت محاولات جادّة قام بها رجال النهضة لتأصيل قضية الشورى والتمسك بالشرع الإسلامي، والانطلاق من الاعتقاد بصلاحيته. ومع ذلك جاءت القوانين الأساسية التي تعاملت مع القضية منقولة عن الغرب في معظمها، ولم يؤخذ في الاعتبار مدى مناسبتها لمجتمعات المنطقة.ولم تطوّر مؤسسات شورية التي كانت تعبر عن التركيب الاجتماعي القائم على مؤسسات نابعة من المجتمع. وبرزت على صعيد المفكرين وعلى صعيد رجال الحكم تيارات ثلاثة في التعامل مع هذه القضية هي:

1_ تيار المستغربين الذين توجهوا لنقل ما رأوه في الغرب المتقدم بحذافيره.

---

[21]- عبد الكريم، أحمد عزت وآخرون،" دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة"،مرجع سابق، ص 546.

2_ تيار الإنكماشين الذين توجهوا لرفض كل ما جاء من الغرب المستعمر الكافر.

3_ تيار النهضة الذي حاول الجمع بين الأصالة والمعاصرة والاستجابة لتحديات العصر.[22]

لقد ظهرت قضية الشورى بقوة في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى في كتابات المفكرين، وفي أنظمة الحكم والحركة الدستورية، وفي التنظيمات السياسية والحركة الحزبية، وأصبح مصطلح الديمقراطية أكثر شيوعا. وفي هذه الفترة كانت معظم الدول العربية واقعة تحت انتداب دول أوروبية.فظهرت الأنظمة الدستورية في هذه الدول، وشرعت في المطالبة بالاستقلال أكثر منها بالحريات الديمقراطية، لأنّ حرية الوطن العربي شرط لحرية المواطن. وما يمكن ذكره أن المناخ المسيطر آنذاك كان مناخ حق تقرير المصير، الذي تضمنته مبادئ الرئيس (ولسون) الأربعة عشر ووعود الحلفاء إلى العرب.وقد أثّر هذا المناخ بدوره على كيفية التعامل العربي مع قضية الديمقراطية، وتأثّرت هذه الأخيرة بأزمة الديمقراطية في الغرب التي اشتدت أثناء الأزمة الاقتصادية عام 1923م.

4 - الاستعمار الأوروبي وإشكالية الديمقراطية

كما اشتّدت في هذه الفترة المقاومة العربية للاستعمار الأوروبي، فتأثّر التفاعل الحضاري بين العرب والغرب بالمناخ الذي صنعه الصراع الأوروبي والمقاومة العربية، فظهرت تيارات يغلب عليها طابع الحدة، ونتج عن ذلك كله دساتير والتي أخذت عن الدساتير الليبرالية وهذا ليس غربيا طبعا، لأن الوطن العربي كان يعيش في ظل الاستعمار والمقاوم في حد ذاته متأثّر به. فصدر مثلا في مصر دستور 1923م الذي جاء بعد القانون الأساسي لعام 1883م، والذي أوجد مجلس شورى القوانين، وبعد دستور 1923م الذي أوجد الجمعية التشريعية، واعتمد الدستور الجديد نظام جديد، والذي حكمت بموجبه حكومة حزب الوفد. ولم يلبث أن جرى

[22]- الحصري ساطع،"البلاد العربية والدولة العثمانية" ، المرجع السابق، ص 108

تغييره عام 1930م في دستور ثان سرعان ما ألغي عام 1934م ليعود العمل بدستور 1923م مع تعديل مادتين فيه.

ونشطت الحركة الحزبية في هذه المرحلة، وشهدت تطورا فيها، ففي مصر مثلا كان هناك تعدد للأحزاب وقد استمر الحزب الوطني في نشاطه الذي تأسس في المرحلة السابقة، وظهر حزب الوفد الذي اقترن بثورة 1919م ثورة (سعد زغلول). وظهر حزب الأحرار الدستوريين امتدادا لحزب الأمة الذي تأسس في المرحلة السابقة، ونشطت هذه الأحزاب على الساحة السياسية وظهرت الأحزاب والجمعيات العقائدية فتأسست جماعة الإخوان المسلمين معبّرة عن اتجاه إسلامي وقام حزب مصر الفتاة معبرا عن الديمقراطيةالاجتماعية والتنظيمات الشبابية.[23]

كما لوحظ ازدياد نشاط الحركة الحزبية وشهدت تطورا تمثل في الانتقال من البرامج السياسية إلى المضمون العقائدي، والاهتمام بالديمقراطية الاجتماعية. لقد قامت الديمقراطية السياسية على فكرة التمثي النيابي وفق النسق البريطاني والفرنسي. وركزّت اهتمامها على تحقيق الاستقلال والسيادة، وقامت بقيادتها قيادات مثلت التركيب الاجتماعي السائد أواخر العهد العثماني. ونلاحظ أن الدساتير قررت مبدأ السيادة الشعبية، وأقرّت في البلاد ذات النظام الملكي مبدأ عدم مسؤولية رئيس الدولة، وأخذت بمبدأ انتقال السلطة الفعلية إلى الوزارة، وعدم إمكان انفراد رئيس الدولة بالعمل، واحتفظت له بحق تعيين الوزراء وعزلهم، وحق حل مجلس النواب ونصت جميع الدساتير على أن البرلمان صاحب السلطة التشريعية. واحتوت على مواد كثيرة في حقوق المواطنين وواجباتهم. وفي هذه المرحلة عرفت التجربة الديمقراطية صعوبات كبيرة، وظهرت الممارسة مختلفة عن المبادئ المعلنة.[24]

---

[23]- رباط،إدمون_عودة، عبد المالك،" الديمقراطية في العالم العربي " س 1959م، ص 35.

[24]- جدعان، فهمي،" أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث" د(ط،س) ص 327.

كان المستعمر يتدخل بصور مختلفة لتعطيل الديمقراطية حين تهدد مصالحه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان الجهاز الإداري يتدخل لصالح مرشحي الحزب الحاكم. فيخرق حرية الانتخابات ومن جهة ثالثة، لم ترسّخ تقاليد احترام الحريات الفردية، إذ كثيرا ماانتهكت، ولم ترسّخ تقاليد احترام المعارضة فكانت المناقشات تأخذ أشكال الحدة والنفور.

وبالرغم من هذا كله فقد ازداد الشعور بضرورة الديمقراطية، فانشغل المفكرون العرب بقضية الشورى والديمقراطية، فظهر تياران هما:

1_تيار الليبرالي: اقتنع بضرورة الأخذ بالحضارة الغربية في جميع جوانبها لذا قالوا:" بتأسيس الدستور على القانون الوضعي، وتأسيس الدولة على قواعد عصرية غربية ليس للدين الإسلامي أي دور فيها"، ورفعوا شعار (فصل الدين عن الدولة) كما دعا هذا التيار إلى بناء القضاء والمحاكم على أساس القوانين المدنية والجنائية الغربية، كما دعا إلى استبعاد الإسلام من حقل التدبير السياسي الاجتماعي للدولة والمجتمع، بحجة أنه لا يوجد فيه مضمون سياسي ولا اجتماعي، من بين هؤلاء (محمود عزمي).

2_التيار الإسلامي: تابع هذا التيار انشغاله بقضية الشورى مؤصّلا مفهومها ومحاربا الاستبداد ونشط في البحث عن كيفية الممارسة الشورية، فظهر دعاة رفعوا شعار(الإسلام صالح لكل زمان ومكان) فظهر مثلا (عبد الحميد ابن باديس) في الجزائر، وأسس جمعية العلماء المسلمين وأوضح أنّ الخلافة الإسلامية تقوم على تنفيذ الشرع وحياطته بواسطة الشورى من"أهل الحل والعقد" من ذي العلم والخبرة وقد رسم صورة للنظام السياسي في الإسلام، ردّ فيها أصول الولاية إلى ثلاثة عشر أصلا، استقاها من خطبة (أبي بكر الصديق) حين بويع بالخلافة. والأصل الأول فيها:" أنّ الأمة هي صاحبة الحق والسلطة في الولاية والعزل"، وفيها أيضا حق الأمة في مراقبة أولي الأمر، وفي مناقشتهم ومحاسبتهم وحملهم على ما تراه هي ولا يرونه هم، وفي حكم القانون الذي رضيته الأمة لنفسها، وفي سواسية

الناس أمام القانون والحفاظ على حقوقهم، وحفظ التوازن بين طبقات الأمة. [25]

وجاء (حسن البنا) فطرح في مصر ثلاث قواعد ينبغي أن تقوم عليها الحكومة الإسلامية هي:

1_مسؤولية الحاكم أمام الله وأمام الرعية.

2_ وحدة الأمة في إطار من الأخوة.

3_ احترام إرادة الأمة وحقها في مراقبة حاكمها.

وقد قبل (حسن البنا) فكرة النظام النيابي، ولكنه خشي من خطر فكرة تعدد الأحزاب، ويرى أن الأحزاب السياسية تهدد وحدة الأمة الإسلامية، والتي اعتبرها أساسية لاستعادة نظام الخلافة، يقول في هذا الصدد:" لقد انعقد الإجماع على أن الأحزاب المصرية هي بيئة هذا الوطن الكبرى، وهي أساس الفساد الاجتماعي الذي نصطلي بناره الآن، وأنها ليست أحزابا حقيقية بالمعنى الذي تعرف به الأحزاب في أي بلد من بلاد الدنيا، فهي ليست أكثر من سلسلة انشقاقات أحدثتها خلافات شخصية بين نفر من أبناء هذه الأمة، اقتضت الظروف في يوم ما أن يتحدثوا باسمها وأن يطالبوا بحقوقها القومية، ولا مناص بعد الآن من أن تحل هذه الأحزاب جميعا، وتجمع قوى الأمة في حزب واحد يعمل لاستكمال استقلالها وحريتها ويضع أصول الإصلاح الداخلي العام". [26]

5 - الدولة الوطنية والديمقراطية المتعثرة: الشرعية الثورية عائق أمام ثورة الديمقراطية

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية استقلال عدة بلدان عربية، وتميّزت هذه المرحلة ببروز ردود أفعال حادة على الديمقراطية الليبرالية، بالإضافة إلى ظهور محاولات جادة لتحقيق مفهوم ديمقراطي متوازن مناسب للمجتمع العربي، فعلى صعيد نظام الحكم ظهر رد فعل

[25]- جدعان، فهمي،" أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث" ، ص 328.

[26]- عثمان،فتحي،" من أصول الفكر السياسي" د(ط،س)، ص 48.

عنيف تمثل في الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق ومصر، هذه الأخيرة شهدت ثورة 1952م وأصدرت إعلانا دستوريا تضمن إلغاء الدستور السابق.ثم صدر دستور جديد عن الشعب المصري في جانفي 1956م أتى بعده دستور مؤقت لدولة الوحدة، وبرزت فكرة التنظيم الواحد فقامت هيئة التحرير في مصر، ثم الإتحاد الاشتراكي، ثم الأحزاب القاعدة.
واقترن طرح فكرة التنظيم الواحد بطرح مفهوم جديد للديمقراطية الاشتراكية يجعل:"الحرية كل الحرية للشعب، ولا حرية أيّة حرية لأعداء الشعب". وبرزت كتابات ترفض الزعم بأن النظام البرلماني الحزبي القائم على تعدد الأحزاب هو الصيغة العلمية للنظام الديمقراطي. وترفض الزعم بإمكان بناء الديمقراطية على غير قاعدة الاشتراكية، وتدعو إقامة تنظيم شعبي واحد يضم قوى الشعب العاملة كلها. وتنادى بعزل الطبقات المستغلة عن التنظيم وحرمانها من عضويته. وجاء صدور هذه الكتابات بعد صدور الميثاق الوطني في الجمهورية العربية المتحدة عام 1962م إثر انفصال سوريا عن مصر.

ذلك ما ميز التجربة الديمقراطية في الدول العربية الاشتراكية منها والليبرالية بعد استقلالها (1960- 2010) وكيف تعثر المسار الديمقراطي فيها لأن الأنظمة فيها حكمت باسم الشرعية الثورية (المقدس التاريخي) أو الشرعية الدينية (المقدس الالهي) أو حتى باسم القبيلة والعشيرة، مما أعاق بناء وتطور المجتمع المدني، الأساس في كل عملية ديمقراطية مدنية، بالإضافة إلى انتشار الفساد والتوريث هذا ما مهد لما يسمى بالربيع العربي كخريف للأنظمة الفاسدة والمتحجرة .